الباب الخامس

السياسات المالية
والسياسات النقدية

الباب الخامس

أولاً: السياسة المالية

تعريف السياسة المالية:

- هي مجموعة الأدوات المالية التي تستخدمها الدولة للتأثير على النشاط الاقتصادي من أجل تحقيق مصلحة اقتصادية أو اجتماعية.
- أي هي قيام الدولة بتغير الإنفاق الحكومي والضرائب بهدف الوصول بالناتج القومي إلى مستوى التشغيل الكامل.
- وتتكون أدوات السياسة المالية بصورة رئيسية من أدوات الإنفاق العام وأدوات الإيرادات العامة.

أهداف السياسة المالية:

١- زيادة الإنتاج والإنتاجية في الاقتصاد.
٢- زيادة مستوى الدخول للأفراد.
٣- تحقيق التوظف الكامل (التشغيل الكامل).
٤- تحقيق استقرار الأسعار (محاربة التضخم والكساد).
٥- تحسين توزيع الدخل بين الأفراد في المجتمع.

أدوات السياسة المالية:

١- الضرائب، وأهمها:

- ضرائب الدخل الشخصي (تفرض على الدخل الشخصي).
- ضريبة أرباح الشركات (تفرض على الربح الصافي للمؤسسات الإنتاجية).
- ضريبة المبيعات (تفرض على قيمة المبيعات النهائية من السلع والخدمات).
- الضريبة الجمركية (تفرض على قيمة الواردات من السلع الأجنبية).

٢- الإنفاق الحكومي (الإنفاق العام)، وأهم مكوناته:

- **الإنفاق العام الاستهلاكي (الجاري):** الإنفاق الحكومي على المرتبات والأجور والمكافآت والعلاوات والمشتريات الحكومية (النفقات التشغيلية) والصيانة.
- **الإنفاق العام الاستثماري:** الاتفاق الحكومي على شراء الآلات والمعدات والتجهيزات والمباني (المشاريع الحكومية).
- **الإنفاق العام التحويلي:** كل النفقات التحويلية التي تدفعها الدولة دون أن تحصل على سلع أو خدمات مقابلها، من أهم أمثلتها الإعانات الحكومية للقطاعات

الزراعية أو الصناعية وإعانات الضمان الاجتماعي ودعم السلع الضرورية وتسديد فوائد الديون أو سندات الخزينة.

٣- الدين العام، ويشمل:

١- القروض الداخلية من المؤسسات المالية المحلية.
٢- القروض الخارجية المباشرة من المؤسسات المالية أو الحكومية الأجنبية.
٣- السندات الحكومية.

تأثير أدوات السياسة المالية على مستوى الدخل القومي التوازني:

- **السياسة المالية نوعان:**

١- التأثير الانكماشي (السياسة المالية الانكماشية):

- تهدف السياسة المالية الانكماشية إلى تخفيض مستوى الدخل القومي التوازني (أي تخفيض الطلب الكلي أي الإنفاق الكلي).
- وتستخدم هذه السياسة لعلاج فجوة تضخمية (أي زيادة في الطلب الكلي عن العرض الكلي).

- **أدواتها:**

١- تخفيض الإنفاق الحكومي.
٢- زيادة الضرائب.
٣- تخفيض الإنفاق الحكومي وزيادة الضرائب (الاثنان معاً).
٤- تخفيض الإنفاق الحكومي والضرائب معاً بمقدار متساوي (الميزانية المتوازنة).

٢- التأثير التوسعي (السياسة المالية التوسعية):

- تهدف السياسة المالية التوسعية إلى زيادة مستوى الدخل القومي التوازني.
- وتستخدم هذه السياسة لعلاج الفجوة الانكماشية (أي الانخفاض في الدخل) أي (نقص الطلب الكلي "الإنفاق الكلي" عن العرض الكلي).

- **أدواتها:**

١- زيادة الإنفاق الحكومي.
٢- تخفيض الضرائب.
٣- زيادة الإنفاق الحكومي وتخفيض الضرائب.
٤- زيادة الإنفاق الحكومي والضرائب معاً بمقدار متساوي (الميزانية المتوازنة).

كيفية استخدام أدوات السياسة المالية في علاج الفجوتين؟

أ- القضاء على الفجوة التضخمية:

- أي تخفيض الدخل التوازني بمقدار هذه الفجوة وذلك بالطرق السابق الإشارة إليها.

أولاً: بإحداث فائض في الميزانية ⇐ باستخدام سياسة مالية انكماشية:

أ- تخفيض الإنفاق الحكومي (سياسة مالية انكماشية):

يعني هذا التخفيض (مع بقاء المكونات الأخرى ثابتة)، خاصة في مجال السلع والخدمات الاستهلاكية، انخفاض الطلب الكلي من السلع والخدمات (س + ث + ق + ص) مما يؤدي إلى انسحاب منحنى الطلب الكلي (ط٢) إلى أسفل ليقترب من (أو يتطابق مع) منحنى الطلب الكلي عند مستوى التشغيل الكامل (ط١) ليتقلص حجم التضخمية (أو يتلاشى)، **وذلك بخطوتين:**

١- إيجاد مضاعف الإنفاق الحكومي =

$$\frac{\text{التغير في الدخل التوازني}}{\text{التغير في الإنفاق الحكومي}} = \frac{١}{\text{١ – الميل الحدي الإستهلاكي}} = \frac{١}{\text{الميل الحدي للإدخار}}$$

٢- مقدار الانخفاض في الإنفاق الحكومي = $\frac{\text{الانخفاض المطلوب في الدخل (مقدار الفجوة)}}{\text{مضاعف الإنفاق الحكومي}}$

تعريف مضاعف الإنفاق الحكومي:

هو عدد المرات التي يتغير بها الدخل القومي التوازني نتيجة تغير معين في الإنفاق الحكومي.

- **ملاحظة:** مضاعف الإنفاق الحكومي = مضاعف الاستثمار

مثال رقم (٦) :

إذا كانت دالة الاستهلاك هي: س = ٨٠ + $\frac{٤}{٥}$ل ، وهناك فجوة تضخمية قدرت بـ ٥٠ مليون ريال. ما التخفيض الواجب في الإنفاق للقضاء على الفجوة التضخمية ؟

الحل:

$$\text{مضاعف الإنفاق} = \frac{١}{\text{١ - م}} = \frac{١}{١ - \frac{٤}{٥}} = \frac{١}{\frac{١}{٥}} = ٥$$

$$\text{انخفاض الإنفاق} = \frac{\text{انخفاض الدخل (الفجوة)}}{\text{مضاعف الإنفاق الحكومي}} = \frac{٥٠}{٥} = ١٠ \text{ مليون}$$

∴ لكي يتم تخفيض الفجوة التضخمية بمقدار ٥٠ مليون ريال يجب تخفيض الإنفاق الحكومي بمقدار ١٠ مليون ريال.

ب-زيادة الضرائب (سياسة مالية انكماشية):

ولحساب حجم الزيادة في الضرائب للقضاء على الفجوة التضخمية نستخدم مضاعف الضرائب.

تعريف مضاعف الضرائب:

هو عدد المرات التي يتضاعف بها الدخل القومي التوازني نتيجة تغير معين في حجم الضرائب على الدخل.

$$\text{مضاعف الضرائب} = \frac{\text{التغير في الدخل}}{\text{التغير في الضرائب}} = \frac{-\text{م}}{١-\text{م}} = \frac{-\text{الميل الحدي للاستهلاك}}{١-\text{الميل الحدي للاستهلاك}} = \frac{-\text{الميل الحدي للاستهلاك}}{\text{الميل الحدي للادخار}}$$

$$\text{الزيادة في الضرائب} = \frac{\text{الانخفاض المطلوب في الدخل (مقدار الفجوة)}}{\text{مضاعف الضرائب}}$$

مثال رقم (٧) في المثال السابق:

$$\text{مضاعف الضرائب} = \frac{-\text{م}}{١-\text{م}} = \frac{-\frac{٤}{٥}}{١-\frac{٤}{٥}} = \frac{-\frac{٤}{٥}}{\frac{١}{٥}} = -\frac{٤}{٥} \times ٥ = -٤$$

∴ الزيادة في الضرائب $= \frac{-٥٠}{-٤} = ١٢,٥$ مليون ريال.

إذاً يجب زيادة الضرائب بمقدار ١٢,٥ مليون ريال لإزالة الفجوة التضخمية المقدرة بـ ٥٠ مليون ريال.

ج-تخفيض الإنفاق الحكومي وزيادة الضرائب (سياسة انكماشية):

وفي هذه السياسة نستخدم السياستين السابقتين معاً بحيث يكون مجموع نتيجتين الانخفاض في الدخل التوازني يساوي ٥٠ مليون ريال.

ملاحظة هامة: في حال استخدام الحكومة لهذين الأداتين الماليتين من ميزانية متوازنة فإن هذه السياسة تسمى **"سياسة مالية انكماشية عن طريق فائض الميزانية"**: (تخفيض الإنفاق وزيادة الضرائب).

ثانياً: بالمحافظة على الميزانية المتوازنة ⇐ باستخدام سياسة مالية انكماشية عن طريق الميزانية المتوازنة:

- **وهنا يجب افتراض أن الميزانية العامة كانت متوازنة ابتداءً.**

د- تخفيض الإنفاق الحكومي والضرائب معاً بنفس المقدار (سياسة انكماشية للميزانية المتوازنة):

الانخفاض في الدخل = الانخفاض في الإنفاق الحكومي = الانخفاض في الضرائب

- **ومضاعف الميزانية العامة المتوازنة = ١**

مثال رقم (٨) :

في المثال السابق لو أرادت الحكومة تخفيض الدخل بمقدار ٥٠ مليون للقضاء على الفجوة التضخمية.

⇐ يتم تخفيض الإنفاق الحكومي بمقدار ٥٠ مليون.

⇐ و تخفيض الضرائب بمقدار ٥٠ مليون أيضاً.

- ويعني هذا، أن أي زيادة (أو انخفاض) في كل من الإنفاق الحكومي والضرائب بنفس المقدار ينتج عنها زيادة مساوية (أو انخفاض مساوي) في الدخل القومي التوازني.

ب- القضاء على الفجوة الانكماشية:

- أي زيادة الدخل التوازني بمقدار هذه الفجوة وذلك بالطرق السابق الإشارة إليها.

أولاً: بإحداث عجز في الميزانية ⇐ باستخدام سياسة مالية توسعية:

أ- زيادة الإنفاق الحكومي = الزيادة المطلوب في الدخل (مقدار الفجوة) / مضاعف الإنفاق الحكومي

ب- تخفيض الضرائب = الزيادة المطلوب في الدخل (مقدار الفجوة) / مضاعف الضرائب

ج- زيادة الإنفاق وتخفيض الضرائب

ثانياً: بالمحافظة على الميزانية المتوازنة ⇐ باستخدام سياسة مالية توسعية عن طريق الميزانية المتوازنة:

- وهنا يجب افتراض أن الميزانية العامة كانت متوازنة ابتداءً.

د- زيادة الإنفاق الحكومي والضرائب معاً بنفس المقدار (سياسة توسعية للميزانية المتوازنة):

مثال رقم (٩) :

في المثال السابق لعلاج فجوة انكماشية مقدارها ٥٠ مليون نستخدم...

- ⇐ زيادة الإنفاق الحكومي بمقدار ١٠ مليون.
- ⇐ أو تخفيض الضرائب بمقدار ١٢,٥ مليون.
- ⇐ زيادة الإنفاق ٥ مليون ، وتخفيض الضرائب ٦,٢٥ مليون.
- ⇐ زيادة الإنفاق وزيادة الضرائب بـ ٥٠ مليون.

ثانياً: السياسة النقدية

تعريف السياسة النقدية Monetary Policy :

السياسة النقدية هي مجموعة الأدوات النقدية التي تستخدمها السلطات النقدية في الدولة (غالباً البنك المركزي) للتأثير على النشاط الاقتصادي عن طريق التأثير على عرض النقود.

أهداف السياسة النقدية:

١- تحقيق استقرار الأسعار: مكافحة التضخم والانكماش في النشاط الاقتصادي.
٢- تحقيق التوظف الكامل في الاقتصاد: الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية من عمالة ورأسمال وموارد طبيعية.
٣- زيادة النمو الاقتصادي.
٤- تحقيق استقرار (ثبات) أسعار صرف العملة الوطنية.

أهم الأدوات السياسية النقدية:

١- سياسة السوق المفتوح:

تتمثل سياسة أو عمليات السوق المفتوح Open Market Operations في قيام البنك المركزي ببيع وشراء الأوراق المالية بمختلف أنواعها وعلى الأخص السندات الحكومية. فعندما يقوم البنك المركزي ببيع السندات في السوق المفتوحة، فإنه بذلك يخفض الكمية المعروضة من النقود نتيجة لقيام أفراد المجتمع بشراء تلك السندات، وبذلك فإن عملية بيع السندات في السوق المفتوح تؤدي إلى انكماش حجم الائتمان وتخفيض حجم النقود المعروضة. لذا فإنه في حالات التضخم، تسعى السلطات النقدية إلى بيع السندات. أما في حالات الانكماش فإن السلطات النقدية أو البنك المركزي يسعى إلى شراء السندات من السوق المفتوح للتوسع في حجم الائتمان وزيادة حجم النقود المعروضة.

٢- سياسة نسبة الاحتياطي النقدي على الودائع:

تعتبر هذه السياسة من أهم الأدوات التي يستخدمها البنك المركزي للتأثير على إمكانيات البنوك للإقراض. ونسبة الاحتياطي النقدي المطلوب Reserve Requirements هي "ما يفرضه البنك المركزي على البنوك التجارية للاحتفاظ به كاحتياطي بنسبة محددة من قيمة الودائع". فعندما يرغب البنك المركزي في تقليص حجم الائتمان أو بعبارة أخرى تقليل عرض النقود كوسيلة لتخفيض حجم

الطلب أو الإنفاق الكلي، فإنه يعمد إلى رفع نسبة الاحتياطي النقدي الأمر الذي يقلل من قدرة البنك التجاري على منح القروض. أما إذا كان هدف السلطة النقدية هو التوسع في الائتمان وزيادة عرض النقود فإنه يلجأ إلى تخفيض نسبة ذلك الاحتياطي. وبناء على ذلك فإن السياسة الواجب إتباعها في حالات التضخم هي الرامية إلى زيادة نسبة الاحتياطي النقدي على الودائع، والعكس في حالات الانكماش.

٣ـ سياسة سعر البنك أو سعر الخصم:

سياسة سعر البنك أو كما يطلق عليه سعر إعادة الخصم The Discount Rate هو "السعر الذي يتقاضاه البنك المركزي نظير إعادة خصم الأوراق التجارية والأذون الحكومية للبنوك التجارية"، وهو يمثل أيضاً سعر الفائدة الذي يتقاضاه البنك المركزي من البنوك التجارية نظير تقديم القروض لها. ويعتبر سعر إعادة الخصم من الأسلحة الهامة التي يستخدمها البنك المركزي للتحكم في حجم الائتمان، فإذا هو أراد تقليص حجم ذلك الائتمان أي تخفيض الكمية المعروضة من النقود فإنه يعمد إلى رفع سعره، وهذا من شأنه أن يحد من مقدرة البنوك التجارية على زيادة الائتمان هذا من ناحية.

من ناحية أخرى نجد أن سعر البنك أو سعر إعادة الخصم هو بمثابة تكلفة تتحملها البنوك التجارية للحصول على الأموال من البنك المركزي، وعندما يرتفع هذا السعر فإنه من الضروري أن يرتفع أيضاً سعر الفائدة الذي تتقاضاه البنوك التجارية من المقترضين، وارتفاع سعر الفائدة يعني انخفاض الطلب الاستثماري وبالتالي الإنفاق الكلي. وعلى ضوء ذلك فإن رفع سعر البنك تعتبر سياسة البنك المركزي ولتخفيض الطلب الكلي أي أنها السياسة المتبعة لعلاج حالات التضخم. والعكس في حالات الانكماش، إذ يلجأ البنك المركزي إلى تخفيض سعر إعادة الخصم وبالتالي انخفاض سعر الفائدة لزيادة حجم الائتمان وكمية عرض النقود.

٤ـ سياسة التأثير أو الإقناع الأدبي:

تسعى سياسة التأثير والإقناع الأدبي إلى توجيه النصح للبنوك بعد التوسع في تقديم القروض إذا ما رأى البنك المركزي أن الاقتصاد يمر بحالة من التضخم وارتفاع الأسعار الأمر الذي يقتضي تخفيض حجم الطلب الكلي عن طريق تخفيض حجم الائتمان. وقد يحدث العكس في حالات الركود والانكماش الاقتصادي إذ يقوم البنك المركزي بإغراء البنوك التجارية للتوسع في حجم القروض التي يقدمونها بهدف زيادة حجم الطلب الكلي. وتتخذ هذه السياسة أشكال مختلفة كإرسال مذكرات إلى البنوك أو شكل مقابلات وندوات أو حتى شكل تحذيرات.

١- تغير نسبة الاحتياطي القانوني:

- العلاقة بين نسبة الاحتياطي القانوني وعرض النقود علاقة عكسية.
- كلما **ارتفعت** ↑ نسبة الاحتياطي القانوني قل ↓ **عرض** النقود.

في حالة التضخم (فجوة تضخمية):

نرفع ↑ نسبة الاحتياطي ⇐ مضاعف الائتمان ⇐ تنخفض ↓ **القروض** ⇐ **ينخفض** ↓ عرض النقود.

في حالة الانكماش:

نخفض ↓ نسبة الاحتياطي ⇐ مضاعف الائتمان ⇐ **تزداد** ↑ القروض ⇐ **يزداد** ↑ عرض النقود.

٢- تغير سعر الخصم:

سعر الخصم هو الفائدة التي يحصل عليها البنك المركزي عندما يقرض البنك التجاري. وعادة يكون سعر الخصم أقل من سعر الفائدة.

- العلاقة عكسية بين سعر الخصم وعرض النقود.
- كلما **ارتفع** ↑ سعر الخصم كلما أدى ذلك إلى **انخفاض** ↓ عرض النقود.

٣- عمليات السوق المفتوح:

هي دخول البنك المركزي كبائع ومشتري إلى سوق الأوراق المالية (السندات).

- عندما يرغب البنك المركزي أن يرفع عرض النقود يقوم بشراء هذه السندات والعكس.
- دخول البنك المركزي كبائع ⇐ يؤدي إلى **انخفاض** ↓ عرض النقود.

تمرين رقم (٩):

س / أفرض أن الحكومة قررت زيادة الإنفاق الحكومي والضريبة بمقدار ٥٠ مليون وكانت قيمة الدخل القومي تساوي ١٠٠٠ مليون ، والميل الحدي الاستهلاكي = ٠,٨

١- أثر زيادة الإنفاق الحكومي:

$$\text{مضاعف الإنفاق الحكومي} = \frac{١}{\text{م ح د}} = \frac{١}{٠,٢} = ٥$$

التغير في الدخل القومي = التغير في الإنفاق الحكومي × مضاعف الإنفاق الحكومي

= ٥٠ × ٥ = ٢٥٠

الدخل القومي الجديد = الدخل القومي القديم + التغير في الدخل القومي

= ١٠٠٠ + ٢٥٠ = ١٢٥٠ ← أثار توسعية

٢- أثر زيادة الضريبة:

$$\text{مضاعف الضريبة} = \frac{-\text{م ح س}}{\text{م ح د}} = \frac{-٠,٨}{٠,٢} = -٤$$

التغير في الدخل القومي = التغير في الضريبة × مضاعف الضريبة

= ٥٠ × -٤ = -٢٠٠

الدخل القومي الجديد = الدخل القومي القديم + التغير في الدخل القومي

= ١٠٠٠ - ٢٠٠ = ٨٠٠ ← أثار انكماشية

= ١٢٥٠ – ٢٠٠ = ١٠٥٠

أو نقوم بحل هذا التمرين بالطريقة الثانية:

$$\text{التغير في الدخل القومي} = \text{التغير في الضريبة أو الإنفاق الحكومي} \times \text{مضاعف الميزانية المتوازنة}$$

$$\Delta \text{ل} = ٥٠ \times ١ = ٥٠$$

إذا تغير الإنفاق الحكومي والضريبة بنفس القيمة وفي نفس الاتجاه (مبدأ الميزانية المتوازنة) ⇐ تغير الدخل القومي بنفس القيمة وفي نفس الاتجاه.

تمرين رقم (١٠):

إذا علمت أن مستوى التشغيل الكامل للموارد هو ٦٠٠ مليون وأن دالة الاستهلاك هي (س = ١٠ + ٠,٩ ل) ، والاستثمار ث = ٦٠ ، والإنفاق الحكومي ق = ٢٠ ، وصافي التعامل الخارجي = ٢٠.

أ- ما هو المستوى الحالي للدخل التوازني؟

ب-هل هذا المستوى الحالي من الدخل تضخمي أو انكماشي ؟ ولماذا ؟

ج- بين كيف يمكن للحكومة القضاء على هذه الفجوة باستخدام أدوات السياسة المالية في الحالات التالي:

١- المحافظة على توازن الميزانية.

٢- إحداث عجز في الميزانية.

٣- إحداث فائض في الميزانية.

الحل:

أ- مستوى الدخل التوازني

ل = س + ث + ق + ص

ل = ١٠ + ٠,٩ ل + ٦٠ + ٢٠ + ٢٠

ل = ٠,٩ ل + ١١٠

٠,١ ل = ١١٠

$ل^* = \frac{١١٠}{٠,١}$ = ١١٠٠ مليون ريال

ب- هذا الدخل تضخمي لأنه أكبر من مستوى التشغيل الكامل (٦٠٠ مليون).

ج- للقضاء على الفجوة التضخمية:

١- في حالة المحافظة على توازن الميزانية:

- تخفيض الإنفاق الحكومي والضرائب كل منها بمقدار ٥٠٠ مليون وهو الفرق بين مستوى الدخل التوازني ١١٠٠ – والتشغيل الكامل ٦٠٠.

٢- إحداث العجز في الميزانية:

- زيادة الإنفاق الحكومي و/أو بخفض الضرائب، وذلك لا يؤدي إلى علاج الفجوة لأنه سوف يؤدي لزيادة الدخل الحالي وبالتالي توسيع الفجوة.

٣- إحداث فائض في الميزانية:

ويكون بتخفيض الإنفاق الحكومي أو زيادة الضرائب.

أ- تخفيض الإنفاق الحكومي:

$$\text{تخفيض الإنفاق} = \frac{\text{مقدار الانخفاض المطلوب من الدخل}}{\text{مضاعف الإنفاق الحكومي}}$$

حيث مضاعف الإنفاق الحكومي= $\frac{١}{\text{الميل الحدي للادخار}} = \frac{١}{٠,١} = ١٠$

∴ الانخفاض في الإنفاق الحكومي= $\frac{٥٠٠}{١٠} = ٥٠$ مليون

ب-زيادة الضرائب:

مقدار الزيادة في الضرائب = $\frac{\text{مقدار الانخفاض المطلوب من الدخل}}{\text{مضاعف الضرائب}}$

مضاعف الضرائب = $\frac{-م}{١-م} = \frac{-٠,٩}{٠,٩-١} = \frac{-٠,٩}{٠,١} = -٩$

مقدار الزيادة في الضرائب = $\frac{-٥٠٠}{-٩} = ٥٥,٦$ مليون ريال

تمرين رقم (١١):

بافتراض توافر البيانات التالية،

الميل الحدي للاستهلاك = $\frac{٢}{٣}$

و الدخل التوازني يتحقق عند مستوى ٦٦٠ بليون ريال، بينما التشغيل الكامل لا يتحقق إلا إذا بلغت نتيجة الناتج القومي ٩٠٠ بليون ريال.

أ- احسب مقدار الإنفاق الحكومي اللازم لتحقيق التشغيل الكامل؟

ب-إذا أرادت الدولة الحفاظ على ميزانية متوازنة كم مقدار الإنفاق الحكومي والضرائب اللازمين لتحقيق التشغيل الكامل؟

الحل:

حيث أن الدخل التوازني أقل من مستوى التوظف الكامل لذا يكون لدينا فجوة انكماشية يمكن القضاء عليها بزيادة الإنفاق الحكومي كالتالي:

أ- زيادة الإنفاق الحكومي لتحقيق التوظف الكامل:

الزيادة في الإنفاق الحكومي = $\frac{\text{مقدار الزيادة المطلوبة في الدخل}}{\text{مضاعف الإنفاق الحكومي}}$

مضاعف الإنفاق الحكومي= $\frac{١}{\text{الميل الحدي للادخار}} = \frac{١}{\frac{١}{٣}} = ٣$

الزيادة في الإنفاق = $\frac{٩٠٠ - ٦٦٠}{٣} = \frac{٢٤٠}{٣}$ = ٨٠ مليون

ب- إذا أرادت الدولة الحفاظ على الميزانية المتوازنة للقضاء على الفجوة الانكماشية تقوم بزيادة الإنفاق الحكومي والضرائب كلاً منها بمقدار ٢٤٠ مليون.

حيث الزيادة في الإنفاق الحكومي = الزيادة في الضرائب

= $\frac{\text{مقدار الزيادة المطلوبة في الدخل}}{\text{مضاعف الميزانية المتوازنة}} = \frac{٩٠٠ - ٦٦٠}{١}$ = ٢٤٠ مليون

تمرين رقم (١٢):

بفرض دالة الاستهلاك هي: س = ٢٠ + ٠,٧٥ ل ، وحجم الاستثمار = ٣٠ بليون ريال، والإنفاق الحكومي = ٢٥ بليون ريال.

فإذا علمت أن الدخل القومي عند مستوى التشغيل الكامل = ١٠٠ بليون ريال، هل هناك فجوة تضخمية أم انكماشية؟ إذا كان الجواب بالإيجاب فما نوعها وما مقدارها؟ وإذا كان بالنفي فلماذا؟

الحل:

الدخل التوازني ل = س + ث + ق

ل = ٢٠ + ٠,٧٥ ل + ٣٠ + ٢٥

ل – ٠,٧٥ ل = ٧٥

٠,٢٥ ل = ٧٥

ل = $\frac{٧٥}{٠,٢٥}$

ل* = ٣٠٠

المستوى التوازني للدخل يساوي ٣٠٠ ، والتشغيل الكامل يساوي ١٠٠ ، إذاً هناك فجوة تضخمية، ومقدار الفجوة يساوي ٣٠٠ – ١٠٠ = ٢٠٠

تمرين رقم (١٣):
أفرض أن دالة الاستهلاك هي: س = ١٠٠ + ٠,٨ ل ، والإنفاق الحكومي (ق) = ١٠٠ ، والاستثمار (ث) = ١٥٠.

س١/ ما هي قيمة الاستهلاك التلقائي = ١٠٠

س٢/ ما هي قيمة الميل الحدي للادخار (م.ح.د) = ٠,٢

س٣/ أوجد الاستهلاك عندما يكون الدخل القومي = ١٥٠٠ ؟

س = ١٠٠ + ٠,٨ ل
س = ١٠٠ + ٠,٨ × ١٥٠٠
س = ١٠٠ + ١٢٠٠ = ١٣٠٠

س٤/ ما هو الميل المتوسط للاستهلاك عند الدخل = ١٥٠٠ ؟

$$\text{م.م.س} = \frac{\text{س}}{\text{ل}} = \frac{١٣٠٠}{١٥٠٠} = ٠,٨٦٧$$

س٥/ ما هو الإنفاق الكلي عندما يكون الدخل القومي = ١٥٠٠ ؟

الاستهلاك (س) + الاستثمار (ث) + الإنفاق الحكومي (ق)
١٣٠٠ + ١٥٠ + ١٠٠ = ١٥٥٠

س٦/ ما هو الدخل القومي الذي يحقق التوازن (الدخل القومي التوازني)؟

ل = س + ث + ق
ل = ١٠٠ + ٠,٨ ل + ١٥٠ + ١٠٠
ل = ٣٥٠ + ٠,٨ ل
٠,٢ ل = ٣٥٠
$$\text{ل} = \frac{٣٥٠}{٠,٢} = ١٧٥٠$$

س٧/ ما هي قيمة مضاعف الاستثمار؟

$$\text{مضاعف الاستثمار} = \frac{١}{\text{الميل الحدي للادخار}} = \frac{١}{٠,٢} = ٥$$

س٨/ ما هو مضاعف الضريبة ؟

$$\text{مضاعف الضريبة} = \frac{-\text{الميل الحدي للاستهلاك}}{\text{الميل الحدي للادخار}} = \frac{-٠,٨}{٠,٢} = -٤$$

س٩/ إذا كان الدخل القومي عند التشغيل الكامل = ١٥٠٠ فما هي نوع الفجوة وما قيمتها؟

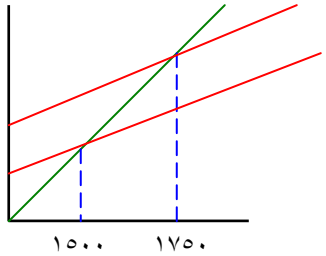

١٧٥٠ ـ ١٥٠٠ = ٢٥٠ أي تضخمية.

س١٠/ ما هي السياسة المناسبة للقضاء على هذه الفجوة؟

سياسة نقدية ومالية انكماشية.

س١١/ ما هي السياسة المالية النقدية والانكماشية؟

تخفيض ↓ عرض النقود و تخفيض ↓ الإنفاق الحكومي و/ أو زيادة ↑ الضريبة.

س١٢/ ما هو مقدار التغير في الإنفاق الحكومي اللازم لسد هذه الفجوة؟

Δ ل = Δ الإنفاق الحكومي × مضاعف الإنفاق الحكومي.

٢٥٠ = (مجهول) × ٥

Δ الإنفاق الحكومي = $\frac{٢٥٠}{٥}$ = ٥٠

س١٣/ ما هو مقدار التغير في الضريبة اللازم لسد هذه الفجوة؟

Δ ل = Δ الضريبة × مضاعف الضريبة.

٢٥٠ = (مجهول) × ـ ٤

Δ الضريبة = $\frac{٢٥٠}{-٤}$ = ٦٢,٥

س١٤/ ما هي دالة الادخار؟

د = ـ ١٠٠ + ٠,٢ ل